مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

تقارير وقراءات

التسرب المدرسي في المجتمع المأزوم- واقع مفقود ومستقبل موعود
دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة

د. بكر خضر جاسم الصبيحي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

التسرب المدرسي في المجتمع المأزوم- واقع مفقود ومستقبل موعود
دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الاجتماعية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / التعليم والمجتمع

د. بكر خضر جاسم الصبيحي / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

توطئة:

حظيت مسألة تربية النشء من الأطفال واليافعين باهتمام الفلاسفة ومفكري السياسة منذ القدم، ففي مؤلفه "الجمهورية"، اعتبر أفلاطونُ التعليم أحد أهم مرتكزات الدولة الفاضلة، إذ لا قيام لهذه الأخيرة إلا بوجود مواطنين صالحين، ولا سبيل إلى خلق المواطن الصالح إلا من خلال نظامٍ تعليمي سديد. ومن هنا جاءت دعواتُه إلى أن تتحمل الدولة مسؤولية الإشراف التام على التعليم، وألا تتركه في أيدي أفراد أو هيئات خاصة. [1]

إذا كان مستوى تقدُّم الدول يُقاس بمستوى التعليم، فإن ظاهرةَ التسرب من التعليم تُعد من أخطر القضايا التي تواجه المجتمعات النامية، إذ ظل مفهوم "التسرب المدرسي" إشكاليةً تعاني منها هذه المجتمعاتُ، لا سيَّما المأزومة منها. فبحسب الإحصائيات الحديثة، يتبين وجود علاقةٍ طرديةٍ بين تفاقم الأزمات وازدياد حالات التسرُّب المدرسي.

وبالعودة إلى دراسات علم الاجتماع حول هذه الظاهرة، تناول العديد من الباحثين هذه المشكلةَ من منظورٍ خارجي، وذلك من خلال ربط المُسببات بالنتائج أو دراسة تأثير البناء الاجتماعي العام على الأفراد وتداعياته في تفاقم الظاهرة. وغالباً ما تُشير النتائجُ إلى تأثير الفقر، والحروب، والأوضاع الاقتصادية الهشَّة، والبطالة، وفقدانِ الأبوين... إلخ، في ازدياد حالات التسرُّب. لذلك، سوف نركز في دراستنا هذه على العوامل الداخلية أو الذاتية، وسَبر أغوارها من منظور علم الاجتماع من الداخل.

أما فيما يخص المجتمع العراقي، فإن الإحصائيات تُشير إلى نشوء أكثر من جيلٍ من المتسربين من مدارسهم نتيجة عوامل عدةٍ تعاقبت على المجتمع العراقي. وهذا الأمر يستدعي الوقوف عند هذه العوامل وتقييمها من منظور علم الاجتماع، من خلال استنباط آراء ذوي الاختصاص وأولياء الأمور والكوادر التدريسية. كما يتطلب تأسيس برنامج تربوي متعدد الأبعاد، وصياغة سياسات اجتماعية من شأنها الحدُّ من هذه الظاهرة السلبية، وذلك بالاستعانة بنظريةٍ عربيةٍ حديثة، وهي نظرية "القواعد المتصارعة".

1 - ايمان محمود، التسرب من التعليم مسؤولية من، دار الجيزة للنشر، القاهرة، 2016، ص8.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على أسباب ازدياد ظاهرة التسرب المدرسي في مجتمع البحث.
2. محاولة تصنيف حالات التسرب المدرسي في مجتمع البحث.
3. صياغة سياسات اجتماعية فعالة للحد من مشكلة التسرب المدرسي.

أهمية الدراسة:

تندرج أهمية هذه الدراسة على جانبين (الأول) يمثل الجانب النظري، إذ تعد هذه الدراسة إثراءً معرفياً لمكتبة علم الاجتماع والدراسات ذات الصلة بقضايا التعليم والتربية، كونها تعتمد على تحليل بعض المقابلات المعمقة مع عينة من مجتمع البحث، فضلاً عن كونها تعتمد على (نظرية اجتماعية عربية) في تفسير مشكلة التسرب المدرسي.

أما على الجانب (الثاني) فتكمن أهميتها من الناحية التطبيقية ودرجة الاستفادة من مخرجاتها كمعالجات وسياسات تساهم في الحد من ظاهرة التسرب المدرسي، وتمكين الأفراد من مواصلة تعليمهم وتحقيق جانب من جوانب التنمية الشاملة التي تعد بالأساس الهدف الأول من أهداف المؤسسة التعليمية.

مفاهيم الدراسة:

التسرُّب المدرسي:

يختلف مفهوم "التسرُّب المدرسي» من بلدٍ إلى آخر وفقاً لسياسة التعليم المتبعة في كل دولة. ففي بعض الدول، يُشير التسرُّب إلى ترك التلميذ للمدرسة قبل إنهاء الصف السادس الابتدائي، بينما يمتد المفهوم في دولٍ أخرى ليشمل كل تلميذ يترك المدرسة قبل إكمال المرحلة المتوسِّطة. أما في بعض الدول الأخرى، فينطبق مفهوم التسرُّب على كل طالب يترك المدرسة قبل إتمام المرحلة الثانوية.

وقد عرفت منظمة اليونيسف التسرُّب المدرسي عام بأنه "عدم التحاق الأطفال الذين هم في سن التعليم بالمدرسة أو تركها دون إكمال المرحلة التعليمية التي يدرسون بها بنجاح، سواء أكان ذلك برغبتهم أم نتيجةً لعوامل أخرى."[2]

2 - ايمان محمود، ص9.

ويُعرَّف التسرُّب المدرسي بأنه الانقطاع عن الدراسة قبل إتمامها لأي سبب كان، باستثناء حالات الوفاة، وعدم الالتحاق بأي مدرسة أخرى بعد ذلك. كما يشمل المفهوم الامتناع أو العزوف عن الدراسة في مرحلة لا يزال فيها الطالب يمتلك الحق في متابعة تعليمه.[3]

المجتمع المأزوم:

يشير مفهوم المجتمع المأزوم إلى الظروف الخاصة التي تواجه مسيرة النظام الاجتماعي، والتي قد تؤدي إلى اختلالٍ في التكامل الوظيفي للبناء الاجتماعي، مما يُسفر عن تهديدٍ للاستقرار المجتمعي. وقد شهد المجتمع العراقي أوضاعاً أدت إلى اختلالٍ وظيفي في مسار النظام الاجتماعي، الأمر الذي انعكس على بنيته واستقراره. [4] كما يشير بعض الباحثين إلى مفهوم "المجتمع المأزوم" باعتباره المجتمع الذي تشهد مستوياته ارتفاعاً في النزاعات الداخلية والخارجية، والتي أفرزتها أوضاع خاصة، مثل انهيار مقومات الدولة وتراجع دورها الوظيفي. وقد ساهم هذا التراجع في إعادة تفعيل العصبيات العشائرية والإثنية والطائفية، مما بات يُهدد استقرار النظام الاجتماعي ومسيرته. [5]

كما يُعرف المجتمع المأزوم بأنه المجتمع الذي يفتقر إلى حضورٍ فاعلٍ في دائرة القرار الحضاري والعلمي الراهن، وغالباً ما يلجأ إلى استرضاء التوجهات التقليدية على حساب التوجهات الحديثة في محاولةٍ لمواجهة أزماته. [6]

التعليم في المدارس العراقية - الكلفة الاجتماعية والمخرجات

يشير تقرير اليونيسف إلى أن النظام التعليمي في العراق لم يسترد عافيته ليصل إلى المكانة التي كان قد بلغها في سبعينات القرن الماضي. ففي إحصائيات العام 2013، بلغت نسبة الأطفال الذين لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة الابتدائية والمتوسطة الإلزامية عند سن السادسة 13.5% (أي ما يعادل 1.2 مليون طفل)، منهم 500،000 طفل في مرحلة التعليم الابتدائي، و600،000 طفل في مرحلة التعليم المتوسط. ويشمل هذا الرقم الأطفال الذين تسرَّبوا من المدرسة والذين لم يلتحقوا بها أصلاً. وبحسب التقرير،

3 - تغريد عبد الله الشوابكة، الإدارة المدرسية ودورها في الشراكة بين المدرسة والمجتمع المحلي، ص123.
4 - معاذ احمد حسن، الشباب في المجتمع العربي المأزوم، أمواج للنشر، بيروت، 2014، ص43.
5 - معاذ احمد حسن، مصدر سابق الذكر، ص44.
6 - د. متعب مناف السامرائي الدول الخارجة من الأزمة، بحث استرشادي مقدم الى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدول الخارجة من الأزمة الذي نظمه المركز العلمي العراقي، بغداد، 2009، ص2.

فقد اشتملت أسباب عدم الالتحاق بالدراسة على العنف، وانعدام الأمن، والفقر، وجودة التعليم المتدنية، وغيرها من العوامل. [7]

طبقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام 2016، يُخشى أن يترك ما يقرب من 1.2 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 - 14 سنة مقاعدهم الدراسية. وقد سجلت أعداد الفتيات مستويات أدنى مقارنة بنظيراتهن من الأولاد في المدارس الابتدائية والثانوية. كما بلغت نسبة الانقطاع عن الدراسة لدى هذه الشريحة مستويات أعلى من مثيلاتها لدى الذكور. إذ بلغت نسبة الفتيات اللاتي لم يلتحقن بمقاعد الدراسة الابتدائية 11.4%، مما يمثل أكثر من ضعف العدد للذكور الذين لم يلتحقوا بمقاعد الدراسة الابتدائية. [8]

من نافذة أخرى، أدى تفاقم الصراع في سوريا والعراق، والحرب مع تنظيم داعش بعد سيطرته على بعض المدن العراقية، إلى تدهور الأوضاع الإنسانية وتصاعد وتيرة العنف، مما أجبر 10 ملايين مواطن على مغادرة ونزوح من مدنهم ليصبحوا نازحين بشكل قسري داخل وخارج العراق. إن كل هذه التغيرات شكلت تحديات وعقبات للنظام التعليمي في المجتمع العراقي، فضلاً عن كونها تحديات لأبسط حقوق الإنسان العراقي على وجه العموم. كما أدت تلك التحديات إلى ضياع الفرص، إذ لم يتسنى لطيف واسع من الأطفال والشباب التمتع بحقوقهم الأساسية في الحصول على تعليم جيد يضمن لهم مستقبلاً واعداً. [9]

وفق تقرير منظمة اليونيسف لعام 2023، فإن نحو 30% من أطفال العراق لا يكملون تعليمهم الابتدائي، ويزداد الوضع خطورة في المرحلة الثانوية، إذ تقترب معدلات التسرّب المدرسي من 45%، وقد تصل إلى 50% في بعض المناطق. كما أن معدّل الوصول إلى التعليم الابتدائي مرتفع، إذ يبلغ معدّل الالتحاق الصافي 91.6%، ولكن معدّل إكمال التعليم الابتدائي منخفض، حيث يبلغ 76%. ويبلغ معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي الإعدادي 57.5%، بينما يبلغ 33% في التعليم الثانوي العالي، مع وجود تفاوت كبير بين الجنسين. ويُقدّر عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس في العراق بنحو مليونين طالب، نصفهم غائبون عن نظام التعليم الابتدائي.

7 - UNICEF، the cost and benefits of education in Iraq، 2015، p8.
8 - UNICEF، ibid، p8.
9 - UNICEF، ibid، p9.

وبالانتقال إلى جغرافية التسرب المدرسي، يمكن ملاحظة أن أغلب الأسر تعاني من هشاشة الوضع الاقتصادي والصحي والنفسي، إذ لا تزال تلك الأسر تدفع فاتورة الآثار السلبية للصراعات والنزاعات المسلحة، فضلاً عن فترات طويلة من النزوح والهجرة. وقد تعرض القطاع التعليمي للضرر بسبب تخلف الكثير من الطلاب النازحين عن الالتحاق بالمدارس والكليات والمعاهد. وتبين تقديرات وزارة التخطيط العراقية أن أهم الأسباب التي أدت إلى تخلف بعض النازحين عن الالتحاق بالمؤسسات التعليمية هي:

أ . الأسباب المادية

ضعف الدخل الشهري للأسر النازحة، إذ أن (21904) من بين مجموع النازحين كان ضعف الجانب المادي وراء تركهم الالتحاق بالمدارس، من أصل (50748) نازح. وقد شكل هذا الرقم نسبة (43.2%) من إجمالي الأسباب الأخرى. فبالرغم من مجانية التعليم في المجتمع العراقي، إلا أن صعوبات النزوح قد طغت على الأسر النازحة، ودفعت بالكثير منهم إلى ترك مدارسهم والالتحاق بالعمل خارج المنزل من أجل إعالة الأسرة.

ب . عدم وجود مدارس قريبة من سكن الأسر النازحة

يعاني (12996) نازحاً بعمر (6 سنوات وأكثر) من تركهم للتعليم بسبب عدم وجود مدارس قريبة من محل سكنهم، ويشكل هذا الرقم نسبة (25.6%). ويُذكر أن هناك نسباً كبيرة من النازحين قد توجهوا إلى أقصى مناطق الشمال العراقي. فضلاً عن ذلك، اضطر الكثير منهم للسكن في المخيمات في مناطق صحراوية، مما أدى إلى صعوبة في التنقل والذهاب إلى المدارس.

ج . اكتظاظ المدارس بأعداد كبيرة من الطلبة

تبين التقديرات أن (5118) من النازحين لم يستطيعوا الالتحاق بالمدارس بسبب عدم قدرة المدارس على استيعابهم، فضلاً عن اضطرار المدارس للعمل بنظام الدوام المزدوج، الذي وصل أحياناً إلى دوام ثلاثي. وشكل هذا العدد نسبة (10.1%)، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى مثل عدم رغبة الأفراد أنفسهم في إكمال مسيرتهم التعليمية. [10]

10 - وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، ص19.

إن هذه المتغيرات التي تم إيجازها تستدعي وجود نظرية تساهم في تحليلها وتفسير تأثيرها على الواقع التعليمي، وقد وجدنا في نظرية (القواعد المتصارعة) أداة ناجحة في تفسير الظاهرة أولاً، وتصميم برنامج تعليمي يناسب البيئة الاجتماعية ثانياً. فهي تقسم التفاعل الاجتماعي إلى قواعد ثلاثة أساسية كلا من (القواعد الحيوية) و (القواعد الفكرية) و (القواعد الروحية). إذ تنتظم كل قاعدة لتشمل جانباً من جوانب الحياة التي نعتقد أن لها أثراً في تعزيز قدرات الطلبة على إكمال دراستهم. أما بالنسبة للبرنامج المقترح فهو برنامج رباعي الأبعاد يتألف من (البعد النفسي والاجتماعي – البعد الحيوي والصحي – البعد المعرفي – البعد الروحي) حيث ينهض هذا البرنامج من رؤية أن هذه الجوانب لا تتجزأ فيما بينها ويكمل بعضها الآخر في فاعليتها على غرس قيم المعرفة والتعليم، وتغيير أفكار الأفراد من الطلبة تجاه أهمية التعليم كرأس مال أساسي لهم في المجتمع.

النظرية المفسرة للدراسة

نظرية القواعد المتصارعة:

تعتبر نظرية القواعد المتصارعة من النظريات الحديثة التي يعود أصلها للدكتور (احمد موسى بدوي)* وتنتمي إلى الاتجاه الذي يدرس العلاقة بين الفعل والبناء الاجتماعي. وقد تم تطوير هذه النظرية بناءً على مجموعة من الدراسات والبحوث التي أجراها الباحث خلال الفترة بين 2004 و2014. تتميز هذه النظرية بأنها تقدم علاقات ومفاهيم واضحة قابلة للقياس والتطوير، وتتيح القدرة على تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية، كما يمكن تمديد تطبيقاتها في العديد من فروع علم الاجتماع والدراسات البينية. وتساعد هذه النظرية على حل العديد من الألغاز الاجتماعية المعقدة في المجتمع العربي.

مفاهيم النظرية:

1. الفعل الاجتماعي: هو العنصر الذي يسبق وجود البناء الاجتماعي، ويعد مصدر القاعدة البنائية. ويُعرّف الفعل الاجتماعي بأنه دافع شخصي لتحقيق غرض حيوي، فكري، أو روحي، ويتجسد في التفاعلات والعلاقات الاجتماعية. هذا الفعل يتشكل من البيئة المادية، الاجتماعية، والروحية المحيطة بالفاعل. [11]

11 - A.M. Badawi، conflicted rules theory (CRT) A new theory in social، wadi al- nil journal for humanitarian، social and education studies and research .18. (3) April 2018، p218.

2. القواعد البنائية: هي مجموعة من الأفعال المجردة من الزمن والمكان، والتي تحمل دلالة لغوية وقيمية ومعيارية. يستحضرها الفاعل لتنظيم دوافعه وتحقيق متطلباته الحيوية، الفكرية، والروحية. كما أنّ التزام الأفراد بهذه القواعد يكون إما التزاماً إرادياً أخلاقياً أو إجبارياً قانونياً نتيجة لسلطة الجزاء، والتي تشمل العقاب والثواب.

3. البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب: يتكون من مجموعة من القواعد المجردة التي تُستخدم لإدارة الاجتماع البشري. يتألف البناء الاجتماعي من ثلاث مكونات فرعية هي (بناء تفاعلي مباشر) يتأسس من قواعد تفاعلية شفهية و(بناء مؤسسي تراتبي)، يتأسس من قواعد عقلانية بيروقراطية و (بناء نفقي معتم) يتأسس من قواعد مضادة للقواعد السابقة. [12]

4. العوالم الاجتماعية: تشير إلى أن الإنسان يعيش في عصر العولمة، وتنقسم إلى خمسة عوالم اجتماعية تتدرج من البساطة إلى التركيب. هذه العوالم تمثل حقائق مستقلة، تشمل بناء اجتماعي مركب، خصائص ديموغرافية، نمط علاقات وانتاج، ومنظومة فكرية.

هذه العوالم تُقسم إلى مجموعتين: العوالم الداخلية: تشمل العالم الاجتماعي الصغير (micro)، عالم المؤسسات المحلية (meso)، وعالم المجتمع الكبير (macro). العوالم الخارجية: تشمل مجتمع الأقاليم (region) والمجتمع الكوني (global). [13]

فروض النظرية

الفرض الاول: "يمتلك كل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة إمكانات ذاتية لتغيير نسق القواعد، نتيجة القدرة البنائية للأفعال الفردية أو الجماعية أو السلطوية الجديدة. ويمكن أن يمتد أثر التغيير إلى العوالم الاجتماعية الأخرى بسبب علاقات التفاعل والتداخل التي تربط العوالم الخمسة."

الفرض الثاني: "إن قواعد البناء الاجتماعي ثلاثي التركيب (التفاعلي والمؤسسي والنفقي)، داخل العالم الاجتماعي في حالة صراع داخلي شبه دائم، وصراع مع القواعد البنائية المناظرة لها في العوالم الأخرى بسبب الخصوصية التأريخية للبناء الاجتماعي المركب في كل عالم اجتماعي، مع التسليم بوجود أنماط من التكامل الجزئي أو التعايش تربط هذه الأنساق."[14]

12 - A.M. Badawi، ibid، 219.
13 - A.M. Badawi، ibid، p219.
14 - A.M. Badawi، ibid، p220

القواعد البنائية وأنواعها

يُعد هذا المفهوم من المفاهيم الرئيسة لنظرية «القواعد المتصارعة» وهي عبارة عن أفعال مجردة من الزمان والمكان، بمعنى أنها لم تعد محصورة في المجتمع أو الزمن الذي نشأت فيه، بل أصبحت مفاهيم مقبولة ومنتشرة في نطاقات أوسع وأطول. هذه القواعد تمتلك معاني لغوية وقيمية ومعيارية، ويستحضرها الفاعل بهدف تنظيم دوافعه وتحقيق الأغراض الحيوية أو الفكرية أو الروحية. [15]

أما وظيفة القواعد البنائية فتكمن في تنظيم الفعل الاجتماعي عبر (بلورة القاعدة) في العقل الجمعي وانتقالها من جيل إلى آخر، (وضع نظام للجزاء) الرمزي أو المادي أي الثواب والعقاب، ويوقع على الفاعلين بحسب نوع ودرجة الامتثال أو المخالفة للقواعد [16].

أنواع القواعد بحسب نوع الفعل

1. القواعد الحيوية

تشير القواعد الحيوية إلى تلك القواعد التي تنظم السلوك الإنساني، مما يتيح للفرد الحفاظ على حياته، وضمان استمرارية نوعه، وبقاء الجماعة التي ينتمي إليها. كما تشمل هذه القواعد تنظيم إشباع الحاجات الأساسية مثل الغذاء، والملبس، والسكن، إضافة إلى القواعد التي تضبط الغرائز الفطرية كالتناسل، والزواج، والقرابة، وتكوين الأسرة. وتتجسد هذه القواعد في مؤسسات أساسية مثل الأسرة، والمؤسسات السياسية، والاقتصادية. [17]

2. القواعد الفكرية

وهي كافة القواعد، التي يستخدم فيها الإنسان ملكاته العقلية، ومهاراته البدنية، في إدارة حياته، والاستمتاع بها. وهي تختلف عن سابقتها بمبدأ الضرورة الملحة، وتشمل قواعد تنظيم الاستكشاف، مثل إنتاج المعرفة والعلوم والفن، وقواعد تنظيم التفاعل الاجتماعي، مثل التضامن، والحب، والصداقة، والايثار، وقواعد تنظيم التطلعات الفردية، مثل تأكيد الذات وإثباتها.

15 - A.M. Badawi، ibid، p، 223.
16 - A.M. Badawi، ibid، p، 224.
17 - A.M. Badawi، ibid، p، 228.

3. القواعد الروحية

وهي القواعد المنظمة للطقوس الدينية والأخلاقية، التي ارتضتها الجماعة، بطريقة الفلسفة والحكمة، أو بطريقة الدين الوضعي أو السماوي، وهي تتسم بصياغة المعايير الخاصة بالقواعد البنائية بصفة عامة، كما أنّها مسؤولة عن صياغة فلسفة الجزاء لكل القواعد البنائية، بما فيها القواعد الروحية [18].

إن هذه القواعد لا تقوم بوظيفتها في تنظيم الفعل بمعزل عن بعضها البعض، أي إن الدافع الفعلي لتحقيق غرض واحد من الأغراض الحيوية أو الفكرية أو الروحية لا يصطدم فقط بالقاعدة ذات الصلة المباشرة، بل يصطدم أيضاً بالقاعدتين الأخريين. وإن هناك صراعاً ينشأ بين هذه القوى الثلاث داخل عقل الإنسان. وأحياناً يؤدي هذا الصراع بين القواعد إلى عدم الحسم، عندما تتساوى الضغوط الثلاثة على العقل، فيضطر الفاعل إلى كبت الدافع نهائياً أو تأجيله. وهنا يلجأ الفاعل إلى إجراء تعديل على الغرض المستهدف لتخفيف الضغط أو الالتجاء إلى الفضاء النفقي المعتم. [19]

البناء الاجتماعي ثلاثي الابعاد

تفترض هذه النظرية أن لكل عالم من العوالم الاجتماعية الخمسة بناءً اجتماعياً مركباً، يتكون من ثلاثة أبنية مستقلة ومتداخلة هي: البناء التفاعلي المشترك، والبناء المؤسسي التراتبي، والبناء النفقي المعتم.

1. البناء الاجتماعي التفاعلي المشترك

يتكون من قواعد بنائية شفهية (حيوية وفكرية وروحية) تنظم التفاعلات والعلاقات والأوضاع الاجتماعية، التي يتوارثها الأفراد جيلاً بعد جيل وتتبلور عفوياً في العقل الجمعي عبر التنشئة الاجتماعية. وتتراكم تاريخياً عبر خبرات الحياة المادية والاجتماعية المتنوعة، وتمتلك سلطة جزاء عرفية مادية ومعنوية.

18 - A.M. Badawi، ibid، p، 229.
19 - A.M. Badawi، ibid، p، 229.

2. البناء الاجتماعي المؤسسي التراتبي

يتكون من القواعد الرسمية (حيوية، فكرية، روحية) التي تنظم الأفعال القصدية العقلانية والأوضاع التراتبية داخل المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة. وتقوم مؤسسة التعليم وغيرها من مؤسسات التنشئة الرسمية بتشكيل القواعد المؤسسية في العقل الجمعي. وتمتلك هذه القواعد سلطة جزاء مادية يحددها النظام الداخلي للمؤسسة دون تناقض مع فلسفة الجزاء التي يقرها المجتمع عبر القوانين العامة.

الشكل (1) التصور النظري للأبنية الثلاثة في نظرية القواعد المتصارعة

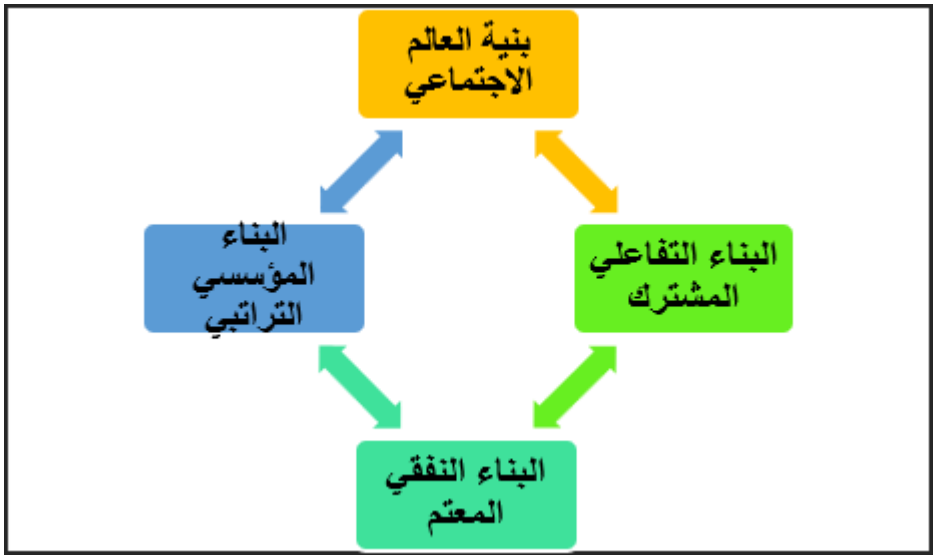

3. البناء الاجتماعي النفقي المعتم

وهو يتكون أيضاً من قواعد (حيوية، فكرية، روحية) مضادة للقواعد الشفهية أو المؤسسية، تنظم الأفعال الجماعية القصدية غير المشروعة من وجهة نظر المجتمع. كما يمتلك هذا البناء نظاماً داخلياً للتنشئة والجزاء يستهدف الأعضاء الدائمين أو المؤقتين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد المضادة لا تحمل دلالات سلبية دائماً؛ فأحياناً تكون مضادة لعلاقات الاستغلال أو التمييز السائدة في البناء المؤسسي أو البناء التفاعلي. ويمكن تصنيف الجماعات المشكلة للبناء النفقي إلى أربع مجاميع:

(1) خلايا الفساد المؤسسي بكافة أشكالها.

(2) خلايا الجريمة المنظمة.

(3) الخلايا السرية السياسية او الدينية او الاجتماعية او الثقافية.

(4) خلايا الإرهاب. [20]

منهجية الدراسة:

تعد هذه الدراسة من فئة (الدراسات المسحية) والتي تعتمد بشكل أساس على منهج المسح الاجتماعي، من خلال اعتماد أداة المقابلة لجمع بعض البيانات من عينة الدراسة التي تم تحديدها مسبقاً، فضلا عن دعمها ببعض الإحصائيات الرسمية التي حصلنا عليها من الجهات الرسمية.

اما بالنسبة لأداة الدراسة فقد تم الاعتماد على (المقابلة) بنوعيها الجماعية والمنفردة. ونتيجة لتعدد الأطراف المعنية بمشكلة الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية على النحو التالي:

1. مقابلة جماعية مع عدد من الأساتذة والمعلمين في بعض المدارس.
2. مقابلة جماعية مع بعض الموظفين في مديرية تربية الأنبار.
3. مقابلات منفردة لبعض الباحثين الاجتماعيين في عدة مدارس.
4. مقابلات منفردة لبعض أولياء الأمور من ذوي الأفراد المتسيبين من المدارس. إذ تم تحديدهم مسبقاً عن طريق المخبرين أو بتحديدهم من قبل الكوادر التدريسية.

كما تعتمد منهجية الدراسة على مبدأ (الاستنباط) Abduction إذ يقوم هذا المنهج على حصر الأدلة والحقائق العامة، وتصنيفها وترتيبها، ومن ثم استنباط الحقائق الجزئية المطلوبة. كما ينطلق الاستنباط من التجريد إلى الواقع، أي الاعتماد على نظرية معينة تفسر الظاهرة وتحلل بعض البيانات، من اجل الوصول إلى حقائق اجتماعية واقعية مفيدة. [21]

---

20 - A.M. Badawi، ibid، p، 237.

21 - بوحوش عمار واخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، ط1، المركز العربي الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2019، ص120.

اما بالنسبة لمجالات الدراسة وحدودها، فيمكن تحديدها على النحو التالي:

أ. **المجال البشري:** ويقصد به عينة الدراسة التي تم اختيارها، والتي تم تطبيق أداة الدراسة (المقابلة المباشرة) عليها. حيث تم توزيع العينة على مجموعة من الفئات وهي: (أولياء الأمور لبعض المتسربين، الأساتذة والمعلمون في بعض المدارس، موظفو مديرية تربية الفلوجة، باحثون اجتماعيون في بعض المدارس)

ب. **المجال المكاني:** أُجريت هذه الدراسة تطبيقياً ضمن حدود مدينة الفلوجة، التابعة لمديرية تربية الأنبار. وقد تم اختيار عينة الدراسة من 15 مدرسة تشمل المدارس الابتدائية والإعدادية، بالإضافة إلى مديرية تربية الفلوجة التي اعتمدت كمجال مكاني آخر للدراسة.

ج. **المجال الزمني:** يشمل المجال الزمني الفترة الممتدة من 25/1/2025 إلى 15/2/2025، والتي تغطي جميع مراحل الدراسة، بما في ذلك الجانبين النظري والميداني، من بدء البحث وحتى اكتماله.

الجانب الميداني

أولا: النوع الاجتماعي لعينة البحث

يُعد النوع الاجتماعي أحد المتغيرات الثابتة في البحوث الاجتماعية، إذ يُستخدم للمقارنة بين إجابات الذكور والإناث حول القضايا المطروحة، مما يساعد في استجلاء الفروق في وجهات النظر تجاه مشكلة التسرب المدرسي. وتأتي أهمية هذه المقارنة من كون المنظومة التعليمية تشمل كلاً من المعلمين، والإداريين في المدارس، والكوادر التربوية في مديرية التربية، إضافة إلى بعض أولياء أمور التلاميذ المتسربين. وبالتالي، يتيح تحليل النوع الاجتماعي فهماً أعمق للأسباب والدوافع المرتبطة بالتسرب المدرسي وتأثيره على العملية التعليمية.

ثانياً: تصنيف العينة وحجمها

كما أُشير سابقاً، تتألف عينة البحث من مجموعة من الأطراف المعنية بشؤون التلاميذ في المدارس، وتشمل: المعلمين والمدرسين في المدارس، والإداريين في مديرية التربية، والباحثين الاجتماعيين، وأولياء الأمور من الآباء والأمهات. وبناءً على الإمكانيات المتاحة، تم تحديد حجم العينة وفقاً للتوزيع التالي:

جدول (1) عينة البحث

ت	المبحوثين	العدد الكلي	ذكور	إناث
1	المعلمين والمدرسين	26	17	9
2	موظفو مديرية تربية الفلوجة	10	6	4
3	أولياء الأمور	16	11	5
4	الباحثون الاجتماعيون	5	4	1
المجموع		57	38	19
عدد المدارس المستهدفة		15		

ثالثاً: تدني الواقع الصحي والبيئي في المدارس

يُعد معيار الأمن الصحي والبيئي في المدارس من المتغيرات المهمة جداً في جذب أو طرد التلاميذ من المدارس، إذ تم طرح هذا التساؤل على أفراد العينة لمعرفة مدى ملائمة الواقع الصحي داخل المدارس ودوره في تعزيز ديمومة المنظومة التعليمة. ومن خلال الحوارات التي تم مناقشتها يتضح أن الواقع البيئي والصحي في بعض المدارس يعاني من الإهمال، فضلاً عن فقدان نظافة المرافق الصحية والتي تكون معدومة في بعض المدارس مما يجعلها عامل غير جاذب للتلاميذ.

من نافذة أخرى يشير بعض المبحوثين إلى أن العديد من المدارس قد دُمرت نتيجة للأحداث التي شهدتها المدينة بسبب الصراع المسلح ضد تنظيم داعش الإرهابي. هذا التدمير أسهم في انتشار ظاهرة الدوام المزدوج في المدارس، مما أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية بالتلاميذ. علاوة على ذلك، تم تحويل بعض المدارس إلى مدارس كرفانية، وهي مبانٍ تتكون من أجزاء مصنوعة من مادة السندويج، وهي لا توفر المقومات الأساسية التي تتطلبها المدارس النموذجية المعتادة. كما أن هذه المدارس لا تستطيع تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من الطلاب، مما يزيد من حالات التسرب المدرسي.

رابعاً: انعدام دور الباحث الاجتماعي في دعم التلاميذ نفسياً واجتماعياً

يقدم الأخصائي الاجتماعي النصح والخدمات الاجتماعية والنفسية للأطفال والمراهقين في المدرسة في كل أمر صغير وكبير. ويعمل الأخصائيون الاجتماعيون كخبراء في الصحة النفسية، وقادة في التنمية الاجتماعية والعاطفي داخل المدارس، فضلاً عن تنسيق العلاقة بين العائلة والمدرسة. ويقوم الأخصائي الاجتماعي على مساعدة جميع الطلبة على حل المشاكل التي تواجههم داخل المدرسة من خلال التعامل مع الطلبة والمدرسين، كما يلعب دوراً هاماً في المجال المدرسي، ويمكن تقسيم هذا الدور إلى عدة جوانب، من بينها:

1- الدعم النفسي والاجتماعي: يقوم الأخصائي الاجتماعي بتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب والمعلمين، وذلك عن طريق تقديم الاستشارات والإرشادات والمشورة الخاصة بالقضايا النفسية والاجتماعية المختلفة التي يمكن أن تواجه الطلاب والمعلمين.

2- التوعية والتثقيف: يقوم الأخصائي الاجتماعي بتوعية المجتمع المدرسي بالقضايا الاجتماعية والصحية والنفسية، عن طريق تنظيم الندوات والدورات والورش العملية والفعاليات الأخرى.

3- التخطيط والتنسيق: يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتخطيط والتنسيق مع الإدارة المدرسية والمعلمين والأهل والمجتمع المحلي لتنظيم الفعاليات والأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تعزيز صحة وسلامة وتعليم الطلاب.

4- التدخل المبكر: يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتدخل المبكر للتعامل مع القضايا الاجتماعية والنفسية التي يمكن أن تؤثر على أداء الطلاب في المدرسة، وذلك عن طريق تقديم الخدمات اللازمة، مثل الدعم النفسي والتوجيه والمشورة.

5- التعاون مع الأهل: يقوم الأخصائي الاجتماعي بالتعاون مع أولياء الأمور لتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب.

على الرغم من أن الهيكل التنظيمي لكافة مؤسسات التربية والتعليم يحتوي على قسم الارشاد الاجتماعي الذي يُدار من قبل باحثين خريجي كليات علم الاجتماع أو علم النفس، إلا أنه من خلال طرح التساؤل حول دور هؤلاء الباحثين يتضح افتقار أغلب المدارس إلى دور الباحث الاجتماعي بشكل فعّال. إذ أن بعض المدارس لا تحتوي على باحثين اجتماعيين

مختصين، وفي المدارس التي يوجد فيها هؤلاء الباحثين، نجد أن بعضهم لا يمارسون عملهم كباحثين اجتماعيين بل يعملون كمعلمين أو مدرسين في مواد أخرى. ولا يخفى على أحد الدور الأساسي والمهم لوجود الباحثين الاجتماعيين في مكافحة حالات التسرب المدرسي.

خامساً: الحراك الاجتماعي الزائف ومعايير اثبات الذات في المجتمع

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة وعن طريق جمع البيانات الميدانية أن مشكلة التسرب المدرسي ترتبط عضوياً ببعض الجوانب ذات الصلة بشكل مباشر بوضع المؤسسة التعليمية من جانب، والمتغيرات الاجتماعية من جانب آخر، وهذا ما تم استنباطه من خلال عدة مقابلات مع عينة الدراسة. إذ تبدأ سلسلة التعليم الناجح والتزام التلاميذ بالدوام المدرسي وحتى الاستفادة من مناهج الدراسة عن طريق احترام المجتمع للتعليم والمتعلم، واعتبار التحصيل العلمي والدراسي للفرد هو المعيار الأول لتقييمه داخل المجتمع منذ نعومة أظافره. وبالرجوع إلى حالة المجتمع العراقي واستدعاء بعض الأمثلة والمواقف وتحليل معايير شخصية الفرد والمكانة الاجتماعية، تظهر لنا متغيرات عدة أصبحت شائعة داخل المجتمع ونقطة انطلاق لاعتبارات الافراد في داخله وهي غالبا ما تحمل سمات مادية أو شكلية مثل (الوضع الاقتصادي، الجاه، الشهرة، العشيرة، التحزب السياسي، نوع المنطقة السكنية ...الخ) إذ أصبحت هذه المتغيرات هي المعايير التقييمية للوضع الاجتماعي للأفراد مما يجعل التحصيل العلمي والدراسي على هامش تلك المتغيرات وتدفع بالأفراد إلى محاولة إيجاد طرق أخرى لأثبات الذات الاجتماعية بدلاً من اكمال الدراسة.

سادساً: افتقاد المناهج التعليمية لتطوير شخصية التلاميذ

تعد المناهج التعليمية والتربوية أحد الركائز الأساسية في ديمومة المنظومة التعليمية. وعلى الرغم من التغيرات العديدة التي شهدها النظام التعليمي في تطوير المناهج على مدار فترات طويلة، إلا أن المختصين في تدريس هذه المناهج وأصحاب الخبرة في مجال التربية يرون أن هذه المناهج تقتصر على المجال المعرفي من الخارج فقط، دون أن تساهم بشكل كافٍ في تعزيز التنمية الشاملة لشخصية التلاميذ من نواحٍ أخرى، باستثناء المجال الأكاديمي. فطبيعة التربية الحقيقية لا تقتصر على الجانب الأكاديمي أو تغذية الأفراد ببعض المعلومات والبرامج التي تجعل منهم "أجهزة استقبال» أو ذاكرة عشوائية، بل على العكس من ذلك، فإن التلاميذ، خصوصاً في مراحلهم الأولية، يحتاجون

إلى تعزيز قدراتهم العاطفية والوجدانية والبيولوجية، هذه الجوانب هي التي تساهم في تحفيزهم لمواصلة دراستهم عبر المراحل التعليمية المختلفة.

ويؤكد على هذا الجانب اغلب أعضاء الهيئات التعليمة في بعض المدارس من إشكالية تقييدهم بمناهج وزارية ثابته غير قابلة للتعديل أو إمكانية الخروج عنها، فضلاً عن فقدانها سمة المنهج الكلي الذي يشمل الاهتمام بجوانب أخرى من حياة التلاميذ مثل تعزيز أنشطة التعليم التعاوني او المشترك والعمل التطوعي والأنشطة الذهنية والرياضية وفنون الرسم ...الخ

سابعاً: مناهج ثابتة، وفوارق متعددة

من خلال تحليل المقابلات، تم الاستدلال على إشكالية جوهرية تساهم في ازدياد حالات التسرب المدرسي، وهي الفجوة والفوارق بين التلاميذ أنفسهم. يعتمد النظام التعليمي والتربوي العراقي على مناهج ثابتة تطبق على جميع فئات المجتمع، في حين أن هناك اختلافات ثقافية ومستويات تعليمية متفاوتة بين التلاميذ. هذه الفوارق تشكل حالة من العنف الرمزي لبعض التلاميذ الذين يشعرون بالتخلف التعليمي والفوارق الثقافية والعلمية مقارنةً بأقرانهم، مما يؤدي إلى إحباطهم وتراجع مستواهم التعليمي، ومن ثم يؤدي إلى التسرب المدرسي. إذ أشار بعض أفراد العينة من ذوي المتسربين إلى أن الفوارق الذهنية بين التلاميذ، إلى جانب اعتماد ذات المناهج لجميع الفئات، كانت السبب في تسرب أبنائهم وتركهم الدراسة بشكل متقطع أو نهائي في بعض الحالات.

ثامناً: عمالة الأطفال وسوء الوضع الاقتصادي

من الإشكاليات التي يواجها المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة ولا سيما في المدن التي شهدت حروب ونزاعات عنيفة، إذ تعد (عمالة الأطفال) المظهر الثاني لمظاهر التسرب المدرسي، فعادة ما تعتمد بعض الأسر على الأيدي العاملة لأطفالها والتي تجلب مردود اقتصادي جيد لأسرها، مما يعزز شعور الأب او الأم بأهمية العمل وتفضيله على التعليم. وتعد هذه الإشكالية من الإشكاليات المركبة والمعقدة فتقف الأسرة على مسافة واحدة من العوز الاقتصادي وعدم إكمال التعليم لأطفالها، مما يدفع بها عادة إلى الخيار الثاني. أما أبرز تلك النشاطات الاقتصادية فهي تنتشر في الأعمال الميكانيكية وصيانة السيارات، واعمال الحدادة والنجارة بالسلع والخدمات. ولابد من الإشارة إلى أن

المجتمع العراقي يفتقد إلى قوانين صريحة تنظم عمل الأطفال بمختلف مستوياتهم، إذ لا توجد لهم حماية قانونية أو اجتماعية تجاه ذلك على الرغم من الكلفة السلبية التي يتعرضون لها والتي يمكن أن تقسم على:

أ. **التكلفة الصحية، وهي تعرضهم لإثار صحية سيئة بسبب مزاولة اعمال لا تتناسب مع فئاتهم العمرية.**

ب. **التكلفة العلمية، وهي فقدانهم فرص اكمال مسيرتهم التعليمية وتسربهم من الدراسة.**

تاسعاً: ضعف أو انعدام الجوانب الترفيهية

كما تم الإشارة إليه سابقاً، فأن العملية التربوية النموذجية التي تساهم في تعزيز ثقة التلاميذ بمدرستهم لا تقتصر على جانب تلقي التعليم فقط، بل تشمل حسب معايير التعليم النموذجي وسائل ترفيه متعددة، مثل وجود السفرات المدرسية الفصلية، والنشاطات الرياضية، ورحلات الكشافة، واحتفالات بداية العام الدراسي، والقيام بمهرجانات الفنون والرسم، واحتفالات التخرج نهاية العام الدراسي...الخ

من ناحية أخرى يشير العديد من أعضاء العينة إلى إشكالية عدم قدرة البنية التحتية للمدارس على توفير وممارسة تلك الأنشطة، فطبيعة المدارس لا تحتوي على قاعات خاصة للمناسبات او المهرجانات وملاعب كرة القدم أو التنس وغيرها من الأنشطة الرياضية، مما يدفع بعض التلاميذ الذين يحبون ممارسة الرياضة إلى تفضيل العمل والانتماء إلى الأندية أو الفرق الشعبية بدلاً من مدارسهم.

عاشراً: التنمر والإصابة ببعض الامراض

تعتبر مشكلة التنمر في المدارس من الإشكاليات الأساسية، وقد تصدرت المرتبة المتقدمة في توجهات وادعاءات عينة الدراسة. إذ تعد ظاهرة التنمر موجودة ويعاني منها العديد من التلاميذ، ويتضح تأثيرها بشكل مباشر على قدرتهم في إتمام دراستهم. في ظل فقدان الدعم العاطفي والوجداني داخل المدرسة – حيث نقصد بفقدانه عدم وجود مناهج خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة والأفراد الذين يعانون من تشوهات بيولوجية – وازدياد حالات التنمر من قبل بعض التلاميذ، وفي حالات خاصة من قبل

المعلمين أنفسهم سواء بشكل مقصود أو غير مقصود، فإن ذلك يخلق من المدرسة بيئة طاردة لأولئك الذين يعانون من التنمر.

فضلاً عن ذلك يفتقر النظام التعليمي في المدارس العراقية إلى إمكانية توفير (التدريس المفرد) أي تقديم حصص تدريسية لبعض الحالات التي تعاني من التنمر وضغوط نفسية أو من أصحاب الاحتياجات الخاصة، مما يستدعي بذويهم تركهم المدارس والقيام بتعليمهم داخل المنزل أو ارسالهم إلى معملين خصوصيين. إن هذه العملية على الرغم من كونها توفر قسط من التعليم لهؤلاء التلاميذ إلا انهم يظلوا يعانون من العزلة الاجتماعية وامراض الاغتراب الاجتماعي بسبب عدم اندماجهم مع التلاميذ ومجتمع المدرسة.

احدى عشر: الثقافة الأسرية والتفوق الدراسي

في هذا المحور، نستحضر جزءاً من نظرية عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، الذي ركز اهتمامه على دور المدرسة في التعليم، منتقداً بشدة طبيعة عمل هذا الجهاز التعليمي. يشير بورديو إلى أن كل فرد يدمج بطريقة لا واعية قواعد خاصة بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، أي العادات السلوكية، اللغة، الأحكام، والعلاقة بالعالم. يشكل مجموع هذه القواعد ما يصطلح عليه بورديو بـ «الهابيتوس».

الهابيتوس هو غير واعٍ، إذ يحجب عن أعيننا الشروط الاجتماعية التي تؤدي إلى إنتاج سلوكياتنا وأحكامنا. على سبيل المثال، يعتقد أطفال الطبقات المتوسطة والبورجوازية الذين تفوقوا في المدرسة أنهم اشتغلوا بشكل جيد أو أنهم موهوبون، لكنهم نادراً ما ينتبهون، أو ينتبهون بشكل سطحي فقط، إلى أفضال الثقافة و«القواعد» المدرسية التي ورثوها عن أسرهم.

وفي هذا السياق، يرى بورديو أن أساتذة التعليم الثانوي والعالي الذين كانوا دوماً تلاميذ نجباء سابقاً، على الأقل من حيث الانضباط، هم في الواقع متهمون من طرفه بعدم الاعتراف بأن نجاحهم يعود إلى الإرث الثقافي الذي نشأوا فيه. أو أنهم كانوا من أصل شعبي، ويتناسون المجهودات الاستثنائية التي اضطروا إلى بذلها في سبيل التفوق ومحو آثار ثقافتهم الأصلية. على الرغم من أن بورديو قام خلال مساره الفكري بتعديل بعض المفاهيم التي أرسى أسسها، خاصة مفهوم «الهابيتوس»، إلا أنه بقي وفياً إلى حد بعيد لهذا التصور النقدي للعالم التعليمي والجامعي. [22]

22 - https://watfa.net/archives/11690 علي اسعد وطفة، الصراع الطبقي والأيديولوجي في المدرسة.

إن المدرسة، كما يرى المفكرون النقديون، لا تمثل في أي حال من الأحوال ذلك المكان الذي تتحقق فيه العدالة الاجتماعية والديمقراطية التربوية المزعومة، وذلك نظراً لبنيتها الطبقية ووظائفها الإيديولوجية. وهذا يعني أن المدرسة الواحدة ليست واحدة بالنسبة للأطفال الذين يرتادونها، بل هي متعددة بتعدد انتماءاتهم الطبقية. فصورة المدرسة تتباين هنا وفقاً لقدرة الأطفال على تحقيق التوافق مع معاييرها وثقافتها. وقد يبدو صحيحاً أن المدرسة تخضع الأطفال حقاً لمعايير واحدة وقوانين واحدة، وهذا أمر مؤكد، ولكن هذه المدرسة لا تبدو واحدة بالنسبة لجميع الأطفال؛ لأنهم يتباينون في قدراتهم الثقافية العائدة إلى طبقتهم الاجتماعية قبل الدخول إلى معترك الحياة المدرسية، مما يزيد من مشكلات التسرب المدرسي وضعف الاندماج الاجتماعي مع أقرانهم.

اثنا عشر: تصنيف المتسربين

يمكن تصنيف التلاميذ المتسربين من مدارسهم بحسب البيانات التي حصلنا عليها عن طريق المقابلات والإحصائيات الرسمية، فإن حالة التسرب على الرغم من كونها ظاهرة مدرسية عامة تتواجد في كافة المدارس سواء في الريف أو المدينة، أو في المدارس الحكومية والأهلية، إلا أن تصنيفها يأخذ أبعاداً وأشكالاً عدة كما لاحظناه في الآتي:

أ. المتسربون من ذوي الاحتياجات الخاصة.
ب. المتسربون من الأسر التي تعاني من مشاكل اقتصادية.
ت. المتسربون من الأسر الفاقدة للمعيل.
ث. المتسربون ذوو الأمراض الاجتماعية مثل فرط الحركة، والتوحد، والمشاكسين.

توظيف نظرية البحث، والتصور النظري للسياسات الاجتماعية

من خلال اعتماد مفاهيم نظرية القواعد المتصارعة، يتبين لنا مدى علاقة مشكلة التسرب المدرسي مع مفهوم (القواعد البنائية) وكيفية تبلورها في العقل الجمعي التي تم استعراضها في بداية الدراسة. وإذا أردنا استدعاء هذا المفهوم واسقاطه على حالة الأفراد المتسربين، تصور لنا النظرية القاعدة البنائية لأفراد المجتمع من خلال تصنيفاتها الثلاثة، وهي كلا من:

1. **القواعد الحيوية:** تتكون هذه القواعد من مجموعة من المتغيرات التي تنظم حياة الأفراد داخل الأسرة وخارجها ومن ضمنها وضع الأفراد داخل مدارسهم، فهي ببساطة بعض المستلزمات التي يحتاجها الأفراد كالمأكل والملبس والسكن، والعلاقات الأسرية وعلاقات الصداقة، والعلاقات التفاعلية بين التلاميذ وأساتذتهم داخل المجتمع والمدرسة.
2. **القواعد الفكرية:** تمثل سمات العمل الفكري والأدبي التي يسعى الأفراد لتحقيقها في المدرسة، حيث يعتمد الأفراد على استخدام ملكاتهم العقلية ومهاراتهم البدنية في إدارة حياتهم والاستمتاع بها. بالإضافة إلى ذلك، تشمل هذه القواعد قواعد الترفيه والتفاعل الاجتماعي مثل التضامن، والإيثار، ومساعدة الزملاء في الدروس، والحب، وما إلى ذلك.
3. **القواعد الروحية:** وهي تمثل القواعد المنظمة للممارسات الدينية والأخلاقية كما تتجسد هذه القواعد في المؤسسات التشريعية التي تبلور قيم الاخلاق والتربية والطقوس والشعائر الدينية.

ولكي نتمكن من تمييز طبيعة العلاقة بين هذه القواعد الثلاثة وتحديد أيها أكثر فاعلية في المجتمع، يجب إسقاط مفهوم «البناء الاجتماعي» والنظر من خلال عدسته إلى تفاعل (الطلاب والتلاميذ) في كل من هذه الأبنية الثلاثة، مع تحديد تأثير كل بناء على الآخر. علاوة على ذلك، يجب تقييم وضع وعلاقة كل بناء (التفاعلي المشترك، المؤسسي، النفقي) عبر فترة زمنية معينة أثرت على تكامل كل بناء. وفي تقديرنا، تعتبر الفترة التي تلت أحداث 2014 وحركات النزوح التي شهدها المجتمع، هي الفترة الأكثر تأثيراً على سيرورة تطور كل من هذه الأبنية.

إذ وفقاً للنظرية، في الحالة الاعتيادية للأبنية الثلاثة، تكون هناك علاقة (تكامل)، بمعنى أن دور الأسرة وذوي التلاميذ والطلبة يكون متكاملاً ومتواصلاً مع دور المؤسسة التعليمية (المدرسة)، أو على الأقل تكون العلاقة علاقة (تعايش). هذا التكامل بين البناءين يؤدي إلى إنشاء مؤسسة تعليمية رصينة، تدعمها الأسرة من خلال التواصل معها ومراقبة وضع التلاميذ بداخلها. فضلاً عن ذلك، تقوم المؤسسة التعليمية بتوفير كل المستلزمات المطلوبة لتنمية قدرات تلاميذها، وبالتالي ستنخفض مظاهر التسرب المدرسي.

الشكل (2) تفاعل الأبنية الثلاثة في مجتمع البحث حسب تصور النظرية.

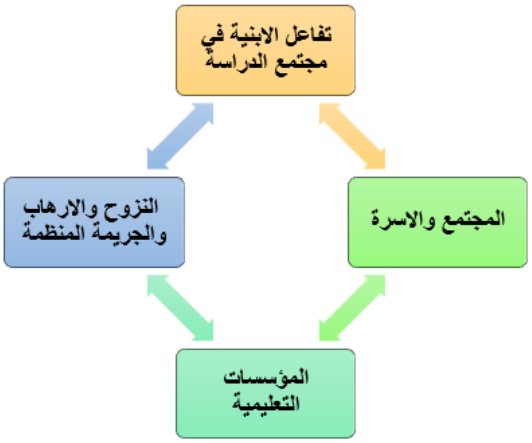

أما في مجتمع الدراسة، فإن علاقة الأبنية الثلاثة كانت منذ فترة علاقة (صراع)، مما ينعكس على صراع القواعد (الفكرية، الروحية، والحيوية) نتيجة للكلفة الاجتماعية التي سببتها الحرب والنزوح، وآثارهما على بنية المجتمع العراقي عامة، والمجتمع الفلوجي خاصة. ومن مظاهر هذا الصراع وجود حالات سلبية تطرأ في الوسط المجتمعي والمدرسي، مثل:

1. تمدد البناء التفاعلي على حساب البناء المؤسسي.
2. ازدياد حالات العنف ضد الكوادر التدريسية.
3. فقدان سلطة السيطرة والتوجيه من خلال المدرسة تجاه التلاميذ.
4. انتشار الأمراض الاجتماعية بين التلاميذ مثل التدخين وتعاطي الممنوعات.

الشكل (3) دورة حياة القواعد البنائية في مجتمع الدراسة.

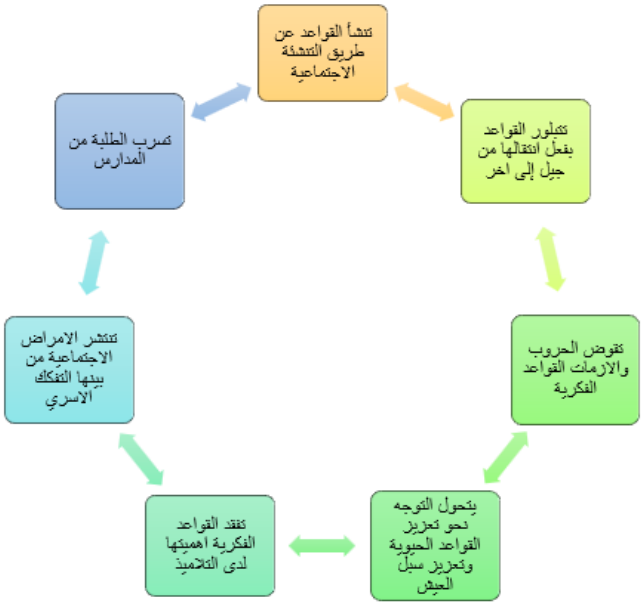

يكتسب أفراد المجتمع قواعدهم الاجتماعية من خلال التنشئة الأسرية والمدرسة، حيث يتغذى الأفراد طيلة فترة تفاعلهم على قواعدهم الحيوية والفكرية والروحية، ويتم استثمارها داخل المدرسة لفترات متعاقبة ومراحل عدة، بدءاً من مرحلة الابتدائية ونهاية بالجامعة. ولكن يبدأ تقويض عمل هذه القواعد وتفضيل قاعدة على أخرى نتيجة هيمنة ما تطلق عليه النظرية (البناء النفقي)، الذي يدفع أفراد المجتمع - ومنهم التلاميذ والطلاب - إلى تفضيل قاعدة الوجود على القواعد الفكرية. فالفرد النازح أو الذي يعاني من فقدان مسكنه وسوء الخدمات الطبية والبيئة يصبح أكثر حاجة إلى العمل وإعالة أسرته وتوفير قوته اليومي، فيما تتحول القواعد الفكرية إلى دف هامشي. وهذا ينتج عنه:

1. ضعف المستويات العلمية لدى التلاميذ.
2. ازدياد حالات التسرب المدرسي.
3. ازدياد مظاهر الغش المدرسي والأساليب الملتوية لتحقيق النجاح.

كما تدعو النظرية إلى ضرورة بذل جهود تربوية وتعليمية ضمن الأبعاد النفسية، الاجتماعية، الصحية، المعرفية، والروحية، حيث تُعدّ هذه الأبعاد جزءاً لا يتجزأ من العملية التربوية. وأي خلل يصيب أحد هذه الجوانب يؤدي إلى ظهور مشكلات التسرب المدرسي.

السياسات الاجتماعية وتوصياتها:

- تأسيس مدارس متخصصة إلى جانب المدارس الابتدائية والإعدادية، بحيث يكون التعليم إلزامياً من الصف الأول حتى الصف التاسع، مع إنشاء مدارس خاصة بالأطفال ذوي الإعاقات الجسدية و/أو العقلية.
- الاهتمام بمحتوى المناهج التعليمية في المدارس والعمل على تحديثها وحذف المواد المجردة والغير هادفة والتي تعتمد على تحفيز قابلية الحفظ والخزن.
- إدراج مواد غير أكاديمية في المناهج، مثل أنشطة التعاون، وبرامج العمل التطوعي، والفنون الجميلة، والأنشطة البدنية والرياضية، لتحفيز النمو الشامل للتلاميذ وتعزيز مهاراتهم الحياتية.
- تحسين البنية التحتية للمدارس، لا سيما المرافق الصحية والصالات الرياضية، وتوفير أماكن لممارسة الرياضات المتنوعة مثل التنس، الكرة الطائرة، وكرة السلة.
- تطبيق نظام اجتماعات دورية (مجلس الآباء)، مع إلزام أولياء الأمور بحضور الاجتماعات الفصلية لتعزيز التواصل بين المدرسة والأسرة.
- تفعيل دور المرشد الاجتماعي، من خلال رفع مستوى وعي المرشدين وتدريبهم، مع منحهم صلاحيات كافية لمتابعة سلوك التلاميذ وتقييم اندماجهم المدرسي.
- إلزام الباحث الاجتماعي بفتح «ملف حالة» لكل تلميذ يعاني من مشكلات اجتماعية أو نفسية، وتقديم الدعم النفسي له عبر جلسات فردية خارج الإطار الدراسي التقليدي.
- تنشيط الأنشطة اللاصفية والاجتماعية داخل المدارس، مثل فرق الكشافة، الرحلات المدرسية، وزيارات الطلبة في منازلهم، للمساهمة في تنمية الجوانب النفسية والمهارات الاجتماعية لديهم.
- تعزيز الأنشطة والاحتفالات المدرسية على مدار العام الدراسي، مثل عيد الطالب، عيد المعلم، احتفالات التخرج، والمناسبات الوطنية والدينية، لتعزيز روح الانتماء الوطني والديني بين التلاميذ.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org